هنأ سموه والشعب الكويتي بعودة سمو ولي العهد إلى أرض الوطن

الخرينج يلتقي سمو الأمير وسمو رئيس مجلس الوزراء بعد عودته من مؤتمر عديمي الجنسية باسطنبول

مبارك الخرينج

تشرف نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بمقابلة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، صباح أمس الأربعاء الموافق 2013/5/15 وكذلك قابل الخرينج سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

علما بأن نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج قد شارك بمؤتمر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حول قضية انعدام الجنسية.

وقد ألقى الخرينج كلمة الكويت في هذا المؤتمر قدم خلالها تجربة الكويت ورؤيتها حول موضوع المؤتمر.

وقد أشاد سمو الأمير بمشاركة نائب الرئيس بهذا المؤتمر وتمنى سموه أن تشهد الساحة السياسية مزيدا من الاستقرار والتعاون بين السلطتين.

كما ذكر الخرينج أنه سيلتقي الأسبوع القادم ومجموعة من النواب مع صاحب السمو الأمير لأخذ توجيهاته بما يتعلق بعلاقة السلطتين وكيفية إضفاء الهدوء والتعاون بما فيه مصلحة الوطن والمواطن وسيتبع لقاء سموه لقاء مع سمو رئيس مجلس الوزراء بنفس اليوم.

كما قدم نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج أصدق التهاني وأجمل التبريكات لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وإلى الشعب الكويتي الكريم بمناسبة عودة سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح معافى إلى أرض الوطن بعد إجراء العملية الجراحية التي تكللت بالنجاح والشفاء ولله الحمد.

وأكد الخرين ج أن لسمو ولي العهد مكانة كبيرة ومتميزة لدى صاحب السمو الأمير والأسرة الحاكمة الكريمة ولدى الشعب الكويتي الكريم الذي يكن كل محبة وتقدير لسموه.

وتمنى نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج من الله عز وجل أن يديم الصحة والعافية والعمر المديد لصاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين لاستمرار القيادة الحكيمة لدفة سفينة الكويت لمزيد من الازدهار والوصول بها لبر الأمان.

الحكومة الحالية بغالبية وزراء من الغالبية المبطلة

المطوع: المجلس الحالي استفز البعض من خلال إقرار قوانين محددة فسعوا لحله

عدنان المطوع

اعتبر النائب عدنان المطوع أن مجلس الأمة الحالي استفز البعض من خارج المجلس من خلال القوانين التي قام بإقرارها أو التي يعمل على تمريرها، حيث انتهج البعض علاقاته مع أعضاء في السلطة التنفيذية لخلق معارضة للمجلس الحالي للعمل على حله بأي وسيلة كانت

ونوه المطوع أن الحكومة الحالية هي بغالبية وزرائها من رحم ما يسمى بالغالبية المبطلة، لذا أغلب هؤلاء الوزراء يعملون على تأخير إنجازات المجلس حيث ان كثير من القوانين التي شرعها المجلس بقيت حتى الآن لدى الحكومة والتي لم تنفذ شيئا منها.

وأكد المطوع أن مجموعة القوانين التي عمل المجلس الحالي على إقرارها منها ما يكافح الفساد المالي والاداري في الدولة ومنها ما يحارب التفرد بالسلطة الإدارية ومنها ما يحد من التجاوز على المال العام وهذه القوانين خلقت معارضة من خارج المجلس تعمل بالتوافق مع قوي تنفيذية وإدارية في السلطة لإيقاف تنفيذ هذه القوانين وأضاف المطوع أن هؤلاء مرعوبين من استمرار المجلس ومن تفعيل استخدامه لأدواته الدستورية لأن هذا المجلس بإنجازاته جعل بقية المجالس أقزام أمامه لذا لا يرغب البعض باستمراره ويروج ويعمل ما يستطيع لحله وإشاعة جو من عدم الاستقرار السياسي.

وتابع المطوع أن تفعيل الأدوات الدستورية يجب ألا يخيف السلطة التنفيذية في حال كانت تطبق القوانين لكن على ما يبدو فإن السلطة التنفيذية لا تستطيع المواجهة وقد تجاوزت على المال العام وبوجود مجلس تشريعي فكيف سيكون الأمر من دونه.

وقال المطوع: ان ترك الأمر هكذا سيكون دمار شامل لمقدرات البلد فالأمور قد تفاقمت والحكومة غير قادرة على تنفيذ ما وعدت به والناس تتساءل لماذا القوانين التي أقرت لم تر النور حتى الآن.

واتهم المطوع أصحاب القرار في الحكومة بانهم يسيرون وراء وزير واحد لذا فإنجازات هذه الحكومة محدودة وغير مجدية لأنها تكيل بمكيالين فالكفاءات في السلطة التنفيذية يتم التشدد معها ولا تمنح رواتب مجزية بينما الآخرون ومن ليس له إنجازات تذكر لا يحاسب ويمنح المكافآت المجزئة دون عمل أو إنجاز يذكر.

واستطرد المطوع مؤكدا ان الآن وقت المحاسبة وقد مللنا ونحن نعيد ونكرر أن المصدر الوحيد للثروة في الكويت هو البترول فقط وعلى الدولة استغلال أبناءها وما صرفت على تعليمهم من مليارات لبناء البلد بدل أن توضع الدراسات والإنجازات حبيسة الأدراج.

وتعجب المطوع من حديث الحكومة عن إنشاء مركز بحثي جديد متسائلا عن إنجازات معهد الأبحاث العلمية وعن بقية مؤسسات الدولة البحثية وماهي إنجازاتها ودراساتهم مقابل ما صرفت عليهم الدولة وقال أصبحت هذه الأجهزة والمؤسسات دواوين للتجمع أو مراكز لأداء خدمات غير مسؤولين عنها رغم أن الدولة صرفت عليهم مليارات ليكونوا عقولا تبنيها.

وبسؤاله عن اتهام البعض للرئيس علي الراشد بالمسؤولية عن تسارع الأحداث على الساحة السياسية مؤخرا قال: الرئيس علي الراشد لم يخطئ.. بالعكس اعطى هذه الحكومة 6 شهور سماح وتم ذلك رغم عدم رضا عدد كبير من النواب ولكن الآن وبعدما اصبح التجاوز أمر لا يمكن السكوت عنه واصبحت هناك محاسبة تأتي الحكومة للحديث عن عدم التعاون وهو أمر غير مقبول.

فأين مستشاري الحكومة الذين تدفع لهم الملايين ليطوروا من أدائها وماذا قدموا ولمصلحة من وكيف ضربوا بمصلحة الكويت والأموال العامة عرض الحائط.

كيف وصل الأمر بالكويت أن تأتي مجاميع لتفرض رأيها علي السلطة التنفيذية غير عابئة بالشعب والبلد والمصلحة العامة من خلال ممثلين لهم في الحكومة لذا نحن في مجلس الأمة دوما تعول علي سمو الأمير حفظه الله وعلي حكمته وإرادته التي تعلوا كل ما عداها

وختم المطوع قائلا انه ورغم أهمية التشريع الآن انه يجب على الحكومة عدم نسيان الجانب الرقابي وأهميته لأن المجلس تدرج في استخدام أدواته الدستورية ولم يذهب للاستجوابات مباشرة بل بدأ بتوجيه الأسئلة ثم تشكيل اللجان للتحقيق والآن بعض القضايا كـ «الدوا» بحاجة لاستجواب لمعرفة المتسبب بهدر المال العام ومحاسبته لذا فالاستجواب مستحق وعلى الحكومة المواجهة.

● بلقيس العلي

طلب اسم الاستشاري المشرف

الخرافي: ما المراحل المنجزة من مشروع محطة الزور الشمالية؟

م.عادل الخرافي

قدم النائب م.عادل الخرافي سؤالا لوزير الكهرباء والماء ووزير الاشغال العامة عبدالعزيز الابراهيم جاء فيه: لما كانت احد الاجراءات المهمة تنفيذ مشروع محطة كهرباء الزور الشمالية لمواجهة الزيادة المطردة في استخدام الطاقة الكهربائية تلافيا لزيادة الاحمال على المعدات وتغطية الاحتياجات لفصل الصيف.

لذا، يرجى موافاتي بالآتي:

1 ـ ما المراحل التي تم انجازها من المشروع في محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة، وما اسباب التأخير في حال وجودها والاجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال المقاول المنفذ، وما جهاز الاشراف؟ يرجى تزويدي باسم الشركة القائمة على تنفيذ المشروع وتاريخ بدء اعمال العقد والتاريخ المقرر للانتهاء والتاريخ الذي يتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع على ضوء ما وصلت اليه مراحل التنفيذ.

2 ـ ما اسم الاستشاري المشرف على المشروع وتكاليف الاشراف؟

3 ـ ما خطة الوزارة لحل ما يواجه تنفيذ المشروع من عوائق في حال وجودها؟

4 ـ هل صدرت اوامر تغييرية على المشروع؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب فيرجى تزويدي ببيان تفصيلي لها وقيمة كل منها واسباب تقريرها واثرها على تأخر الانجاز والجهة المسؤولة عن هذا التأخير في حال وجودها وهل يرجع ذلك الى قصور او نقص في التصميم او في التنفيذ، ومن المسؤول عن هذا التقصير حال وجوده؟

5 ـ هل تقيدت الوزارة بتنفيذ احكام القانون رقم 39 لسنة 2010، وما العقود التي ابرمتها وفقا له؟ مع تزويدي بنسخة كاملة من هذه العقود وقيمتها والمقاول المسند اليه تنفيذها ونسخة من عقود ا لاستشاري المشرف على التنفيذ وقيمة عقد الاشراف والموعد المقرر لانتهاء كل مشروع وما قامت الوزارة باستلامه من هذه المشاريع على ان تكون الاجابة مشفوعة بما قد يتطلبه البيان من مستندات.

البراك: مواقع خدمية واستراحات على الطرق السريعة

محمد البراك

تقدم النائب محمد البراك باقتراح برغبة لانشاء مواقع خدمية على الطرق السريعة خاصة طرق السفرالسالمي والعبدلي وطريق الملك فهد وتشمل هذه المواقع الخدمية على مسجد ودورات مياه ومطعم وخدمة سيارات سريعة وسوبر ماركت. واكد البراك ان هذه المواقع الخدمية تخدم رواد الطرق وتحقق الفائدة للجميع وهذا نص الاقتراح: نظرا لقلة وجود الاستراحات والمساجد والمواقع الخدمية علي الطرق السريع خاصة طرق السفر ولحاجة مرتادي هذه الطرق لهذه الخدمات اقتراح الآتي:

انشاء مواقع خدمية تشمل على مسجد ودورات مياه ومطعم وخدمة سيارات سريعة وسوبر ماركت لخدمة مرتادي الطرق السريعة وخاصة طرق السفر السالمي والعبدلي وطرق الملك فهد.

اقتراح إنشاء طريق موازٍ لطريق كبد الفضل لعمل جسور استدارة على طريق الملك فهد

نبيل الفضل

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا برغبة جاء فيه تشهد الكويت ازدحامات مرورية في عدة أماكن ومنها طريق الملك فهد السريع، والذي اصبح هذا الطريق يشهد العديد من الحوادث المرورية التي تعيق حركة المرور، مما يقتضي منع نزيف الحوادث القاتلة وتقليل الازدحام المروري بأن ينشأ جسور استدارة على طريق الملك فهد السريع متجهة لاستخدام UT.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة إنشاء جسور استدارة على طريق الملك فهد السريع لمنع نزيف الحوادث القاتلة وتقليل الازدحام المروري متجه لاستخدام UT.

كما تقدم النائب نبيل الفضل اقتراحا برغبة جاء في مقدمته أصبحت منطقة كبد منطقة حيوية تقصدها العديد من العائلات، مما يقتضي حاجة المنطقة لإنشاء طريق موازي لطريق كبد شرقي قسائم الهجن وأن يتفرع من الدائري السابع من خلال جسور استدارة وذلك للأغراض التالية: تخفيف ازدحام طريق كبد، وان يستخدم من قبل المركبات الثقيلة، وتقليل الحوادث، وتخفيف الضغط على طريق الدائري السابع.

ونص الاقتراح على إنشاء طريق موازي لطريق كبد شرقي قسائم الهجن يتفرع من الدائري السابع من خلال جسور استدارة.

طالب الحكومة بإعادة النظر في قرار الإحالة للتقاعد لأنه سيصيب الأجهزة الحكومية بالشلل

العوضي يستنكر إحالة الخبرات والكفاءات الوطنية للتقاعد على أساس سنوات الخبرة بدلاً من العمر

كامل العوضي

أوضح أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي، أن الصحف المحلية تناولت خلال هذا الأسبوع قرار مجلس الوزراء الخاص بالإحالة إلى التقاعد للوظائف الإشرافية منها (رئيس قسم/ مراقبة/ مدير/ وكيل مساعد/وكيل)، لمن أمضى مدة 30 عاما في الخدمة.

وقال العوضي في تصريح صحافي «أن هذا الخبر تلقاه المواطنون باستغراب ودهشة كبيرين، لاسيما وأن هذا القرار سيسبب أضرارا بالغة على الأداء في معظم أجهزة الدولة».

واستغرب أن يتم التقاعد على أساس عدد سنوات الخبرة بدلا من أن يتم التقاعد على أساس سن الموظف، معتبرا أن ذلك منتهى التناقض، في حين أن يتم تعيين معظم الوكلاء الجدد ورؤساء الأقسام ممن تجاوزت مدتهم 30 عاما، تلك الخبرات من الموظفين والمدرسين ومن يشغلون الوظائف الإشرافية.

وتسائل «عمن يحل مكان من يتم تقاعدهم على هذا الأساس؟ وهل يوجد كفاءات توازي نفس الكفاءات التي ستحال إجباريا للتقاعد؟»، موضحا أن الوافدين يتم تعيينهم بدلا من الكويتيين ويقوموا بتحويل أموال الكويت الى الخارج و«هم لا يعرفون عاداتنا وتقاليدنا».

وأكد أن هذا القرار سيء جدا وسيصيب جميع أجهزة الدولة بالربكة والفوضى، موضحا أنه إذا نظرنا إلى التعليم نجد انه يستغنى عن المعلمين والموجهين الاكفاء الذين تجاوزت مدة خدمته الثلاثين عاما، في حين أنهم لازالوا قادرين على العطاء.

وطالب المسؤولين قبل أن يصدروا مثل هذه القرارات ان تكون هناك دراسات شاملة حتى لا نستغني عمن هم ذوي خبرة وكفاءة ونطالبه بالتقاعد، وحتى يتم وفقا للحد الأدنى للعمر وألا يكون عشوائيا.

وأكد العوضي «اننا بحاجة إلى خبرة أبناء هذا الوطن الذين يشغلون وظائف إشرافية للنهوض بهذا البلد»، موضحا «أن هذا القرار لم يأخذ في الاعتبار الظروف الأسرية والاجتماعية للموظفين المطلوب إحالتهم إلى التقاعد، متوقعا أن تصاب معظم الأجهزة الحكومية بالشلل نتيجة هذا القرار المتسرع غير المدروس وفقدان هذا الكم الكبير من الخبرات»، مطالبا المسؤولين بإعادة النظر في هذا القرار قبل تنفيذه، لما فيه الخير والمصلحة لهذا الوطن.

للعاملين في القطاع النفطي

الزلزلة يقترح قانوناً بشأن مكافأة نهاية الخدمة

قدم النائب د.يوسف الزلزلة اقتراحا بقانون بشأن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في قطاع الاعمال النفطية، وجاء في الاقتراح.

مادة 1

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة الميزة الافضل للعاملين بالقطاع النفطي طبقا لاحكام قانون العمل بالقطاع الاهلي رقم 6 لسنة 2010 على ان تطبق آلية احتساب المكافأة بناء على النظام المقرر في المؤسسة بأثر فوري بالنسبة للمستقبل على متقاعدي القطاع النفطي السابق تقاعدهم على عام 2010 ممن لم تحتسب مكافأة نهاية الخدمة لهم وفقا لهذه الآلية.

مادة 2

تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والتي تنتج عن فرق احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقا للنظام القديم وما نص عليه بهذا القانون بالنسبة للمتقاعدين السابقين على 2010 فقط، من موازنة الدولة الخاصة بمؤسسة البترول الكويتية لسنة 2013 و2014.

مادة 3

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بشأن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في قطاع الاعمال النفطية

لا شك ان مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات العامة من اهم المبادئ الدستورية التي يجب ان تراعى في تطبيق القوانين واللوائح العامة على كل من تساووا في المراكز القانونية، وحيث ان هذه القوانين او الانظمة تطبق وبأثر فوري ؟؟؟؟ لهذا يستهدف هذا الاقتراح من مظلة العمل بنظام الميزة الافضل الذي تقرر بشأن مجموعة من المتقاعدين في مجال القطاع النفطي ليسري بأثر فوري على كل من تنطبق عليه صفة المتقاعد ويتقاضى معاشا تقاعديا دون تمييز لفئة محددة في هذا القطاع وهو صحيح تطبيق القانون الذي يجب ان يتجنب التمييز بين المتساويين في المراكز القانونية ويجب ان يوصف بالعمومية والتجريد وقد نصت المادة الأولى من الاقتراح على ان يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة الميزة الأفضل للعاملين بالقطاع النفطي طبقا لاحكام قانون العمل بالقطاع الاهلي رقم 6 لسنة 2010 على ان تطبق آلية احتساب المكافأة بناء على النظام المقرر في المؤسسة بأثر فوري بالنسبة للمستقبل على متقاعدي القطاع النفطي السابق تقاعدهم على عام 2010 ممن لم تحتسب مكافأة نهاية الخدمة لهم وفقا لهذه الآلية.

ونصت المادة الثانية من الاقتراح على ان تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والتي تنتج عن فرق احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقا للنظام القديم وما نص عليه بهذا القانون بالنسبة للمتقاعدين السابقين على 2010 فقط من موازنة الدولة الخاصة بمؤسسة البترول الكويتية لسنة 2013 و2014.

المري يشيد بالتفاعل الإيجابي لرئيس الحكومة واتخاذ قرار حكيم بإحالة ملف «الداو» إلى النيابة العامة

أشاد النائب ناصر المري بالتفاعل الإيجابي لسمو رئيس مجلس الوزراء باتخاذ قرار حكيم بإحالة ملف دفع غرامة الداو للنيابة العامة بما في ذلك كل من ورد اسمه في هذا الملف ومن كان طرفا في هذه الغرامة. وأضاف المري: نثق بحكمة وقيادة سمو رئيس مجلس الوزراء بتعامله مع وزرائه لمحاسبتهم قبل ان يحاسبهم مجلس الأمة كوننا نعمل جميعا لمصلح وطن وشعب واحد تحت ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير.

وأردف المري قائلا: لقد جاء استجوابنا لوزير النفط مستحقا بصفته وكونه هو الشخص المسؤول عن أعمال وزارته منذ تاريخ توليه الوزارة وكون دفع غرامة الداو بقيمة 2200 مليون دولار لشركة داو كيميكال من أموال الشعب الكويتي وقع أثناء توليه الوزارة فإن ذلك يحمله المسؤولية السياسية والقانونية.

وختم المري حديثه مهنئا الشعب الكويتي بسلامة وصول سمو ولي العهد الى أرض الوطن بعد ان منى عليه المولى عز وجل نعمة الشفاء أدام الله نعمته على سموه وحفظه من كل مكروه.